

## أي تداعيات لانسحاب روسيا من معاهدة الأجواء المفتوحة

ورغم انخفاض عدد الأسلحة النووية بشكل كبير عقب نهاية الحرب الباردة، إلا أن التهديد النووي يتزايد الآن مرة أخرى ففي العام الماضي، انهارت معاهدة حظر الصواريخ النووية متوسطة المدى الأرضية بين الولايات المتحدة وروسيا. ويشدد الخبراء العسكريون على أهمية الحوار عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية العالمية، لأن خطر الحرب النووية لا يزال قائماً، في ظل وجود حوالي 15 ألف سلاح نووي حالياً مخزّن في تسع دول، مع وجود المئات في حالة تاهب قصوى وقدرة على الانطلاق في غضون دقائق.

**المعاهدة التي تهدف إلى الحد من سباق التسلح، تتبع للدول المشاركة بها إجراء طلعات مراقبة فوق أراضي بعضها البعض**

ويثير ذلك مخاوف غربية من احتمال توسع روسي في الأفق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى منطقة أوراسيا، حيث تتهم موسكو بالعمل على إثارة سباق التسلح بين دول العالم، خصوصاً مع نشر الجيش الروسي منظومة دفاع متطورة على حدود البلاد الغربية في السنوات التي كان فيها ترامب رئيساً للبلاد.

وفرضت الولايات المتحدة مجموعة عقوبات على روسيا رداً على تلك الخطط وخصوصاً بسبب عمليات القرصنة الإلكترونية واتهامات بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2016. وأكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الأمن الدولي ومنع الانتشار، كريستوفر فورد، أن قرار الانسحاب من معاهدة الأجواء المفتوحة يأتي بعد أشهر من المحادثات والمشاورات مع الدول الحليفة والشريكة للولايات المتحدة وبعد الحصول على آراء ومدخلات هذه الدول.

وذكر فورد بأن الولايات المتحدة بعد هذه المشاورات وصلت إلى خلاصة مفادها بأن الاستمرار بالمشاركة في هذه المعاهدة ليس من مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

## اليمن المتطرف في النمسا يختار مناهضا للإسلام زعيماً جديداً

انهيار حكومة الائتلاف، أكثر بقليل من نسبة 16 في المئة من الأصوات في الانتخابات الوطنية ذلك العام، لكن ازدياد شعبيته منذ ذلك لتقرب من 20 في المئة، بحسب الاستطلاعات الأخيرة على خلفية التملل الشعبي من تدابير الإغلاق الرامية للحد من تفشي كورونا.

ويتوقع أن يدعم مؤتمر للحزب بنقده في وقت لاحق من هذا الشهر تسمية كيكل وتولي هوفر، الذي كان على وشك أن يصبح أول رئيس يميني متشدد لبلد في الاتحاد الأوروبي عام 2016، زعامة الحزب في 2019 عندما أجبر نائب المستشار النمساوي آنذاك هاينز كريستيان شتراخه على الاستقالة.

واظهرت تسجيلات تم تصويرها سراً في جزيرة إيبيزا الإسبانية شتراخه وهو يعرض على امرأة تدعي أنها مقربة من مستثمر روسي عقوداً عامة في النمسا مقابل دعم حملة حزب الحرية.

موسكو - وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانوناً للانسحاب رسمياً من معاهدة الأجواء المفتوحة بعد أشهر من خطوة مماثلة قامت بها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ما يطرح تساؤلات بشأن تداعيات الخطوة على الأمن والاستقرار في ظل ازدياد المخاوف من انطلاق سباق تسلح جديد. وكان مجلس الاتحاد الروسي (الغرفة العليا بالبرلمان) صوت لصالح الانسحاب من المعاهدة الخاصة بالمراقبة العسكرية الجوية الدولية في الثاني من يونيو الجاري، وذلك بعد تصويت مشابه في مجلس النواب الروسي (الدوما) في 19 مايو الماضي. وأبلغت الإدارة الأميركية موسكو في نهاية مايو أنها لا تريد العودة إلى المعاهدة.

وكانت المعاهدة، التي هدفت إلى الحد من سباق التسلح بعد الحرب الباردة، نتيج للدول المشاركة بها إجراء عدد متفق عليه مسبقاً من طلعات مراقبة غير المسلحة فوق أراضي بعضها البعض.

وتم الاتفاق على المعاهدة عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2002 وطلما وُصفت بأنها ركيزة للثقة بين أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو) وروسيا.

ويصر الباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية كورنيل برستان أن نطاق المعاهدة سياسي أكثر مما هو عسكري.

وقال برستان إن "أجهزة الاستخبارات لا تحتاج إلى أجواء مفتوحة"، مضيفاً أن الأجهزة الكبرى تعرف عن حلفائها وأعدائها أكثر مما تسمح به المعاهدة، لكنه أكد أن المعطيات التي يتم جمعها في إطار هذا النص "قابلة للمشاركة" وتفيد الدول الأقل تجهيزاً في ما يخص الاستخبارات. وتابع أن "النتائج السلبية الوحيدة للانسحاب ستكون على حلفاء الولايات المتحدة". لكن وإن سمح الخروج من معاهدة الصواريخ الأرضية المتوسطة المدى للإيرانيين بصناعة أسلحة ونشرها مستقبلاً، فإنهم لن يحصلوا هذه المرة "على أي فائدة عملائية".

وبعد الأجواء المفتوحة، لم يبق سارياً سوى معاهدة "نيو ستارت" التي وقعت في 2010 وتحد من الترسانتين للفتوتين النوويين إلى ما أقصاه 1550 رأساً حربية يسمح بنشرها لكل منهما.

## باماكو المضطربة تدخل مرحلة عدم اليقين رغم التطمينات

زعيم الانقلاب في مالي ينصب نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد



بانتظار تحويل الوعود إلى أفعال

وهمش المجلس العسكري الحركة في الحكومة التي أعقبت الانقلاب الأول وسيطر عليها العسكريون. لكن هناك تقارباً واضحاً بين الجيش والحركة منذ الانقلاب الثاني في 24 مايو. ومايغا البالغ من العمر 63 عاماً يعتبر أن له علاقات وثيقة بالإمام المحافظ النافذ محمود ديكو المؤيد للحوار مع الجهاديين الذي ترفضه باريس. وحاول الوزير السابق أن يطمئن الجميع منذ الجمعة وأعداً أيضاً بأن بلاده ستفي بالتزاماتها الدولية، لكنه حذر أيضاً من أن "الإساءات والعقوبات والتهديدات لن تسهم إلا في تعقيد الوضع".

وعرقت مالي في أزمة أمنية عميقة منذ الاستقلال، وانتشرت في شمالها منذ عام 2012 حركات التمرد الجهادية. وبالرغم من مشاركة فرنسا العسكرية ودعم الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية أزداد الوضع الأمني سوءاً منذ تدخل باريس في عام 2013 لمنع تقدم الجماعات الجهادية نحو العاصمة المالية باماكو.

وعلى الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013 ما زالت مناطق باكملها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة.

ولن تغادر قوة برخان الفرنسية المؤلفة من خمسة آلاف عنصر، والتي تنتشر في العديد من بلدان الساحل، قواعدها لشحن عمليات في مالي حتى إشعار آخر، وإن كانت ستواصل استهداف قادة جهاديين إذا سئحت الفرصة.

لكن الوضع في منطقة نشاط برخان مثير للقلق؛ فقد قتل الأسبوع الماضي ما لا يقل عن أحد عشر شخصاً من الطوارق على أيدي مجهولين بالقرب من مينانكا (شمال شرق)، بينما قتل أكثر من 160 مدنياً في شمال شرق بوركينا فاسو المجاورة، وهي الفيصلة الأكثر دموية منذ 2015.

بالنسبة إلى مالي، إحدى أفقر دول العالم ويعاني جيشها من نقص في التجهيزات، يعد الحفاظ على الشراكات الدولية رهاناً حيوياً.

وما لم تحدث مفاجأة سعيين في منصب رئيس الوزراء تشوغويل كوكالا مايغا، المخضرم في السياسة والمتحدر من صفوف حركة 5 يونيو وهي مجموعة من المعارضين ورجال الدين وأفراد من المجتمع المدني.

وساهمت المجموعة في الإطاحة بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، بعد أن أضعفته الاحتجاجات الحاشدة على الفساد والفسل في مواجهة التمرد الجهادي.

والشعب المالي على الحفاظ على النظام الجمهوري... والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية.

وتابع "أكد للمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي أن مالي ستفي بجميع التزاماتها من أجل مصالح الأمة العليا". وتهدد بتنظيم "انتخابات ذات مصداقية وزهية وشفافة بموجب المواعيد المقررة"، في إشارة إلى المهلة النهائية للانتخابات التي حددتها الحكومة الانتقالية بحلول فبراير 2022.

ويخلف غويتا الرئيس باه نداو بعدما أطاح به الشهر الماضي مع رئيس الوزراء مختار أوان وقد كانا يؤمنان الانتقال المدني. واختير نداو وأوان على رأس الحكومة الانتقالية التي ستقود إعادة مالي للحكم المدني الكامل.

وإزاء الانقلاب داخل الانقلاب في 24 مايو رد الشركاء الإقليميون بغضب لكن دون أن يصل بهم الأمر إلى إعادة فرض عقوبات كانت قد أجبرت المجلس العسكري على الموافقة على تشكيل حكومة انتقالية.

وعلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي عضوية مالي، فيما أعلنت فرنسا تعليق عملياتها المشتركة مع الجيش المالي إثر الانقلاب الجديد، وذلك بعد ثماني سنوات من التعاون الوثيق في مكافحة الجهاديين.

يستبعد خبراء في الشأن الأفريقي أن يستجيب أسيمي غويتا، قائد الانقلاب العسكري في مالي والذي نصب نفسه رئيساً مؤقتاً، للشروط الغربية والإقليمية لمواصلة دعم باماكو التي تشهد اضطرابات. ورغم التطمينات التي قدمها في حفل التنصيب لا تبدو وعده المكررة جدية، بعد أن وعد بذلك مباشرة عقب إطاحته بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا.

باماكو - استجاب الكولونيل أسيمي غويتا الذي عين رئيساً للمالي الانتقالي للضغوط الإفريقية والفرنسية، خصوصاً التي طالبت العسكريين بضمان أن يتم تعيين رئيس وزراء مدني جديد وإجراء انتخابات في فبراير تعيد المدنيين إلى السلطة. ليطمئن بذلك شركاء باماكو الغربيون الذين علقوا في وقت سابق تعاونهم مع السلطات العسكرية في مواجهة الجهاديين بمنطقة الساحل المضطربة إلى أن تتم الاستجابة لمطالبهم.

وتعهد غويتا بأن حكومته "ستحترم كل التزاماتها" وأكد عزمه على إجراء انتخابات عامة بحلول فبراير المقبل، لكن مراقبين يشككون في ذلك، ما يدخل البلاد التي يتصيدها الجهاديون وأمدتها الهجمات الإرهابية في مرحلة عدم يقين. ونصب غويتا البالغ من العمر 37 عاماً رئيساً للبلاد في احتفال في العاصمة باماكو بعدما أطاح بقائد انقلاب أغسطس الماضي الرئيس ورئيس الحكومة الانتقالية المدنيين في ما اعتبر انقلاباً ثانياً في 24 مايو.

**بالنسبة إلى مالي التي يعاني جيشها من نقص في التجهيزات يعد الحفاظ على الشراكات الدولية رهاناً حيوياً**

وأثار ذلك غضباً دبلوماسياً وعزز المخاوف من اندلاع الفوضى في بلد محوري على صعيد جهود القضاء على التمرد الجهادي الذي يضرب منطقة الساحل.

وقال العسكري الشاب الذي ارتدى زياً عسكرياً كاملاً "أقسم أمام الله

## ألمانيا تطالب بإلغاء حق النقض في اجتماعات الاتحاد الأوروبي

وتابع "لأننا اعتبرنا دائماً التضامن الداخلي والسيادة الخارجية وجهين لعملة واحدة، يجب علينا الآن، بعد الأزمات الداخلية أن نحقق المزيد من التقدم في قدرة أوروبا على التحرك في مجال السياسة الخارجية".

ولم يسم ماس دولا بعينها، لكن المجر عرقلت مؤخراً بياناً للاتحاد الأوروبي يتعلق بالسياسة الخارجية.

والأسبوع الماضي، وجه ميغيل برغر وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية انتقادات لاذعة للمجر.

وكتب على تويتر "المجر عرقلت مجدداً بيان الاتحاد الأوروبي حول هونغ كونغ. قبل ثلاثة أسابيع كان حول الشرق الأوسط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لا يمكن أن تعمل على أساس سياسة النقض. نحن بحاجة إلى نقاش جاد حول سبل إدارة الاعتراض بما في ذلك تصويت بالغالبية المؤهلة".

وفي خلاف علني، رفض وزير الخارجية المجرى بيتر سيارتو تأييد بيان للاتحاد الأوروبي دعا إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين، على أساس أن مواقف مماثلة "منحازة وغير متوازنة".

وهددت المجر وبولندا باستخدام حق النقض في وجه حزمة المساعدات

وأضاف "لذلك أقول بصراحة: يجب إنهاء حق النقض حتى لو كان ذلك يعني أننا يمكن أن نخسر نحن أنفسنا التصويت".

وتنص قوانين الاتحاد الأوروبي على أن بعض القرارات لا سيما تلك المتعلقة بالضررائب أو مسائل السياسة الخارجية تتطلب إجماع الدول الأعضاء.

وبسبب هذا النظام يمكن أن تستخدم دولة ما حق النقض لعرقله أو تأخير اتخاذ قرارات أوروبية.

برلين - دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الاثنين الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء إمكانية استخدام حق النقض (الفيتو) المتاح لسلك دولة من الدول الأعضاء حتى لا تعود أوروبا "رهينة" من حيث قدرتها على العمل.

وقال ماس في مؤتمر صحفي في برلين "لم يعد بإمكاننا أن نسمح لأنفسنا بأن نكون رهينة أولئك الذين يتسلون السياسة الخارجية الأوروبية باستخدام حق النقض. من يفعلون ذلك يهددون على المدى الطويل إلى حد ما تماسك أوروبا".



الفيديو لم يعد يخدم السياسة الأوروبية المشتركة

فيينا - اختار اليمين المتشدد في النمسا وزير الداخلية السابق هربرت كيكل الذي كان وراء حملات تستخدم خطابات وصوراً مناهضة للإسلام لتولي قيادة الحزب الذي طالته فضيحة فساد في إطار محاولته استعادة دعم الناخبين.

واختارت قيادة حزب الحرية بالإجماع السياسي المخضرم البالغ 52 عاماً للحلول مكان نوربرت هوفر الذي استقال من منصب زعيم الحزب الأسبوع الماضي بعد شهر من الخلافات الداخلية والتوتر مع كيكل.

وتعهد كيكل، الذي تولى حقيبة الداخلية عندما كان حزبه في الائتلاف الحاكم من العام 2017 حتى 2019، بـ"بداية جديدة".

ويعد كيكل منظر الحزب منذ مدة طويلة وعرف بوقوفه ضد قيود احتواء فايروس كورونا، إلى جانب موافقه المعادية للإسلام. وأدلى بخطابات نارية خلال التظاهرات المناهضة لتدابير الإغلاق، منها الحكومة في أحد خطاباته في مارس بأنها "على حافة الجنون".

ونال حزب الحرية الذي طالته فضيحة فساد عام 2019 أدت إلى